

معجزة الانفتاح

نموذج الإصلاح الاقتصادى فى الصين نموذج خاص جدا وليس له مثيل فى العالم.. وإذا قمنا بدراسته وتحليل نتائج الإصلاح الاقتصادى فى كل الدول النامية، فلن نجد دولة استطاعت تحقيق كل هذا النجاح الذى حققته الصين.. حتى إن كل الذين كتبوا عن الصين من الغرب والشرق قالوا إنها حققت معجزة، ولذلك كان أول ما أردت معرفته فى رحلتى هو: كيف حققت هذه المعجزة..؟ وهل هى قابلة للتكرار؟ وهل يمكن لنا أن نستفيد منها؟

الصين بدأت تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادى على الغرب فى سنة ١٩٧٨.. ولم يكن هذا الانقلاب فى السياسة الاقتصادية من الانغلاق الى الانفتاح وليد لحظة من لحظات الإلهام.. أو استجابة لرغبة فى تحقيق «صدمة كهربائية» للمجتمع الصينى أو للغرب.. ولكنه جاء بعد دراسات ومناقشات استغرقت وقتا طويلا، ثم أعيد بحثها فى الدورة الثالثة الكاملة للحزب، وتبلورت الدراسات والمناقشات فى نظرية جديدة غيرت المفاهيم الأساسية فى سياسات الصين الداخلية والخارجية، أسموها « النظام الاشتراكى ذا الخصائص الصينية» وهو نظام يجمع بين بعض آليات السوق، ويسمح لبعض المناطق بحرية العمل لتطبيق آليات السوق بالكامل، مع الإبقاء على سلطة الدولة، والالتزام بالتخطيط الشامل الذى يسير بدقة وتنفيذ فيه الخطط الخمسية بالكامل.

الانفتاح فى الصين لم يتحقق بخطوة واحدة ولم يفتح الباب على مصراعيه للاستثمارات الأجنبية بين يوم وليلة، ولكن النظرية كانت

قائمة على مبدأ «الإصلاح المتدرج فى كل الاتجاهات وكل المجالات»، إصلاح النظم الإدارية وتطوير عقلية الموظفين والأخذ بسياسة الحساب والثواب والعقاب.. إصلاح التشريعات الاقتصادية.. وإصدار قوانين تحدد بوضوح الإطار الذى يعمل فيه الاستثمار الأجنبى.. وإصلاح هيكل الدولة بالاعتماد على كوادر من الخبراء والمتخصصين وأصحاب المواهب والقادرين على تنفيذ السياسة الجديدة بعقلية متفتحة.. وإصلاح نظم الرقابة والمحاسبة لأن الانفتاح الاقتصادى يفتح الباب عادة للفساد.. والانحراف الإدارى.. وبعد ذلك بدءوا فى إنشاء مناطق جديدة..

فى سنة ١٩٧٩ وتقريبا فى الوقت الذى بدأنا فيه اعتماد بورسعيد مدينة حرة أنشئنا خمس مناطق اقتصادية خاصة تقع معظمها فى جنوب شرقى الصين، واعتبروها بوابة الانفتاح على العالم الخارجى، وحددوا هدفها بجذب الاستثمارات الأجنبية.. ومنحوا المستثمرين تسهيلات فى الضرائب وغيرها.

وفى سنة ١٩٨٤ - أى بعد ٥ سنوات - زادت المناطق الخاصة فأصبحت ١٤ مدينة ساحلية تتعامل مباشرة مع العالم الخارجى بحكم موقعها وسهولة المواصلات والاتصالات بينها وبين أمريكا وأوروبا.. ومن هذه المدن شنغهاى.. وداليان.. وتيانجين.. ونينبو.. الخ.

بعد ذلك فى سنة ١٩٨٥ وسعوا مساحات مناطق الانفتاح والاستثمار فاختاروا ٧ مناطق ساحلية تضم فى معظمها كل هذه المدن الأربع عشرة كما تضم عواصم بعض المقاطعات مثل دلتا نهر اليانجتسى جنوب شرق الصين، ونهر اللؤلؤ بالقرب من مكاو.

وفى سنة ١٩٩٠ أى بعد ٥ سنوات أخرى أنشئنا منطقة جديدة قريبة من شنغهاى مساحتها ٢٥٠ كيلو متر مربع لتكون مركزا جديدا ومتطورا لقيادة مدينة شنغهاى، وتساير أحدث ما فى العصر من تكنولوجيا ومن تقدم حضارى، وتتمتع بأفضل امتيازات الاستثمار الأجنبى.

وفي سنة ١٩٢٢ جعلوا المدن الواقعة على حدود الصين مع حيرانها تتمتع بخصائص ومزايا مدن الانفتاح، لإعطاء تسهيلات للتجارة والاستثمار المشترك بينها وبين حيرانها.

وفي نفس السنة - ١٩٩٢ - أنشئوا ١٣ منطقة تجارة حرة على مستوى الدولة كلها.

وأياضا أنشئوا مناطق تنمية الاقتصاد والتكنولوجيا وتشمل ٣٢ منطقة لتطوير اقتصاد المدن واستيعاب التكنولوجيا الحديثة، وإعطاء الفرصة للمستثمرين الذين يستخدمون التكنولوجيا المتفوقة High Tec. ومعها أنشئوا ٥٢ منطقة للصناعات التكنولوجية في المدن الكبيرة والمتوسطة. وأنشئوا منطقة «يانجيو» على نموذج المناطق الحرة في الدول الأجنبية.. واعتبروا عواصم المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والبلديات مدنا مفتوحة وعددها ٢١ منطقة.



وفي الصين عشرات النماذج للنجاح في تنفيذ سياسة الانفتاح وجذب الاستثمارات الأجنبية والزيادة في حجم التصدير، ومقاطعة جيانجسو مثال على ذلك، فقد أصبحت خلال عشرين عاما من العمل الجاد من المقاطعات المتقدمة اقتصاديا وتكنولوجيا، وتحقق أعلى معدل نمو اقتصادي بين مقاطعات الصين.

وكانت هذه المقاطعة قد بدأت في سنة ١٩٩٠ تنفيذ استراتيجية الانفتاح وكانت جملة صادراتها في سنة ١٩٧٤ في حدود ٧٧ مليون دولار، ارتفعت في عام ١٩٩٠ فأصبحت ٢٩٤٩ مليون دولار، ثم قفزت في عام ١٩٩٦ لتصل إلى عشرة مليارات دولار، ومن يناير إلى أكتوبر عام ٢٠٠٠ أي خلال عشرة شهور فقط، وصلت الصادرات إلى ٢١ مليارا و١٣ مليون دولار.. ومع ذلك فإن المسؤولين في جيانجسو يتحدثون بتواضع عن هذه الأرقام المذهلة، ويقولون

إذا كانت الصادرات قد وصلت خلال ٢٢ سنة إلى ما يزيد على ١٠ مليارات دولارا سنويا وارتفع رقم الصادرات من ١٠ إلى ٢٠ مليار دولار سنويا في أقل من ٤ سنوات، فإن هذا يدل على أننا نستطيع أن نحقق ما هو أكثر!

ومقاطعة جيانجسو على الساحل شرق الصين قفزت بصادراتها من المركز الخامس إلى المركز الثاني على مستوى الصين، وتحولت صادراتها من السلع التقليدية إلى المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا المتقدمة، وبعض شركاتها خرجت لإقامة فروع لمصانعها في دول أخرى مثل مجموعة «قواندا» التي أنشأت مصنعا في كمبوديا ومجموعة «جيانجكوى» التي أقامت مصنعا في الولايات المتحدة لتجميع أجهزة D.V.D. ومجموعة «جينشنج» التي أنشأت مصنعا لتجميع الدراجات البخارية في كولومبيا، وشركة «جيانجسو» لإنتاج أجهزة القياس التي أنشأت مصنعا في الاكوادور.. وبذلك تصل الصناعات الصينية إلى داخل الأسواق في الدول الأخرى، وتنافس بأسعار أقل من السلع المثيلة، وفي نفس الوقت تصدر هذه المقاطعة الأجهزة التكنولوجية الجاهزة للخارج..

وحتى أكتوبر عام ٢٠٠٠ أنشأت مقاطعة «جيانجسو» ٤٠٠٥٣ شركة باستثمارات أجنبية ومشاركة وفيها ١٢ شركة يزيد حجم صادرات كل منها على مائة مليون دولار..

وفي هذه المقاطعة مناطق للتنمية التكنولوجية المتقدمة، ومركز لأبحاث تطوير التكنولوجيا، وفيها ٢٢٠٠ مؤسسة كبرى للتجارة الخارجية، و٢٤٦٠ شركة ومكتبا للتصدير، والهدف الآن أمام هذه المقاطعة أن يصل حجم صادراتها عام ٢٠٠٥ إلى ٤٠ مليار دولار.. وعندما يأتي عام ٢٠٠٥ وتحقق رقما أقل من ذلك فسوف يكون الحساب عسيرا لكل المسئولين في هذه المقاطعة.



وفى الصين تسمع وترى وتلمس من المسؤولين عن تحديث البلاد وتنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح والتكنولوجيا ما يدل على الجدية الشديدة، مثلا مدير عام شركة لإنتاج شاشات التليفزيون يخصص إنتاجها بالكامل للتصدير قال: إن السر فى تقدم الصين أنها أصبحت تحترم أصحاب الخبرة والكفاءة، والمجتمع الذى لا يحترم أصحاب الكفاءة ولا يقوم بإعداد أصحاب الكفاءة العالية سيظل مجتمعا متخلفا عن غيره ولن يتقدم أبدا، والمجتمع الذى يعتمد على استيراد التكنولوجيا الجاهزة من الآخرين ولا ينتقل إلى مرحلة إنتاج التكنولوجيا ويعمل على تكوين الخبراء والعلماء والمهندسين بالمستوى العالى سيظل مجتمعا كسيحا يزحف وراء غيره إلى الأبد وينتظر الصدقات من القادرين.

وقد تأثرت بهذه الكلمات واعتبرت أننى وضعت يدى على أحد أسرار العجزة الصينية.



هكذا نفذوا سياسة الانفتاح بالتدرج.. خطوة خطوة.. وكلما تأكدوا من نجاح تنفيذ مرحلة انتقلوا إلى المرحلة التالية.. تطبيقا للحكمة الصينية التى تقول وأنت تعبر النهر يجب أن تتأكد أن قدميك تلمسان الأحجار فى القاع. وهى حكمة تماثل الحكمة المصرية القديمة التى لا ننفذها والتى تقول يجب أن تتأكد وأنت تسير أنك تقف وتسير على أرض صلبة.. أو الحكمة العربية التى تقول : « قدر لرجلك قبل الخطو موضعها » وكانت فلسفتهم فى التدرج هى اختبار آليات السوق فى نطاق محدود لمعرفة تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، للاستفادة من الإيجابيات والسلبيات وتفادى الأخطاء عند الخطوة التالية فى التوسع، وعندما يتأكد نجاح التجربة فى بعض المناطق تكون هذه التجربة هى القاطرة التى تسحب باقى عربات القطار.. ولذلك بدءوا الانفتاح بالمناطق الاقتصادية الخمس،

ثم أعقبتها المدن الساحلية ذات الاتصال المباشر بالعالم الخارجى منذ فترات طويلة بحكم الموقع، وقد حققت هاتان الخطوتان نجاحا كبيرا فى جذب الاستثمارات الأجنبية، وتحققت فى هذه المناطق الخمس معدلات غير مسبوقة فى التنمية، نتيجة لإعطاء الحكومة صلاحيات اقتصادية وإدارية للسلطات التنفيذية لهذه المدن.. والنجاح يقود إلى مزيد من النجاح.. وهكذا تشجعت الحكومة الصينية على خوض التجربة بصورة أكثر حماسا وجرأة فى سنوات التسعينات.. وبدأت فى قبول التحدى.. بالسعى إلى استيراد ونقل التكنولوجيا الحديثة وخاصة فى مجالات الإلكترونيات والصناعات الدقيقة لكى تحقق طفرة تشجع باقى المدن والمقاطعات على تحقيق الحلم بدخول عصر التكنولوجيا المتقدمة.. وجعلوا من المناطق الجديدة مثل منطقة «بودونج» رمزا للسياسات التفضيلية فى تجربة الانفتاح والإصلاح الاقتصادى.



هذه الكيانات التى «تطبق سياسة الإصلاح والانفتاح» لم تكن منفصلة بعضها عن بعض، ولكن بينها تداخل كبير.. فالمناطق الاقتصادية الخاصة الحديثة تقع داخل أربع مقاطعات، والمدن الساحلية التى تطبق فيها سياسات الانفتاح تضم مناطق للتجارة الحرة، ومناطق لتنمية الاقتصاد والتكنولوجيا، ومنطقة جديدة مثل «بودونج» هى ضاحية جديدة أضيفت إلى مدينة شنغهاى.. وهكذا نفذت سياسة الإصلاح والانفتاح فى حلقات متداخلة جغرافيا وإداريا تتوزع بين المقاطعات، والبلديات، ومناطق الحكم الذاتى، وفى النهاية فإن الدولة حاضرة دائما وليست غائبة، وفى منتهى اليقظة وليست نائمة!

والصينيون يعتبرون أن المناطق الاقتصادية الخاصة هى الأساس الذى تم البناء عليه فى تجربة الإصلاح الاقتصادى والانفتاح، وهذه المناطق نجحت

نجاحا مذهلا فى جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع قيام شركات ومصانع يخصص إنتاجها للتصدير.

وهذه المناطق الخاصة التى بدأت بخمس مناطق ظل إنتاج مصانعها مخصصا للتصدير للخارج، وتجمع فيها مراكز البحث العلمى لتطوير الإنتاج، والمصانع ذات التكنولوجيا العالية، ومراكز التجارة والبنوك والاتصالات والخدمات المتصلة بالتجارة والنقل والشحن والتصدير، والخدمات اللازمة للمستثمرين. وفى هذه المناطق نظام خاص للإدارة الاقتصادية.. وتشجيع المستثمرين الأجانب يصل إلى حد منحهم أفضلية فى الضرائب أكثر مما فى المناطق الأخرى، وفيها أيضا تسهيلات فى الدخول إلى الصين والخروج منها لا تخضع لشروط ونظام الدخول والخروج فى سائر أنحاء الصين.. وأعطت الحكومة لهذه المناطق صلاحيات واسعة فى مجال الإدارة الاقتصادية وعينت فيها سلطة خاصة لإدارتها تتمتع بالرونة وحرية الحركة.. وتخضع فى النهاية للحساب على النتائج!

ومن خلال هذه المناطق استطاعت الحكومة الصينية تجربة النظام الرأسمالى وآليات السوق لكى تقرر ما ستفعله بعد ذلك لتطوير وتنمية باقى الأقاليم، وجذبت الاستثمارات الأجنبية بصورة مباشرة ومن خلال تعاون مشترك بين رأس المال الصينى والأجنبى، ونجحت فى استيراد التكنولوجيا المتقدمة، واستعانت بخبراء فى الإدارة من أوروبا واليابان، وتوسعت فى المعرفة والاحتكاك بالأسواق العالمية، وبالنظم المالية والمصرفية العالمية الحديثة، وحققت زيادة هائلة فى الصادرات وزيادة فى الدخل من العملات الأجنبية، وفتحت طريقا آمنا لزيادة التعاون الاقتصادى والتجارى على المستوى الدولى.



وإذا أردنا أن نستفيد بأكثر النماذج نجاحا فى تجربة الانفتاح فى الصين، وأكثرها تشابها مع منطقة شمال غرب خليج السويس فى مصر

فعلينا أن ندرس نموذج منطقة «بودونج» وهى تقع على ضفاف نهر اليانجتسى بمساحات من الأرض واسعة وموارد طبيعية متنوعة، وكثافة سكانية، وتتوافر فيها البنية الأساسية اللازمة للمشروعات الصناعية والزراعية.. والأرض والأيدى العاملة رخيصة.. وفيها أعداد كبيرة من العلماء والكوادر الإدارية والفنية المدربة.

ويقولون إن جوهره منطقة دلتا نهر اليانجتسى هى مدينة شنغهاى، ومعهم حق لأن شنغهاى قريبة الشبه بمدينة نيويورك، الخدمات فيها على أعلى مستوى.. وناطحات سحاب.. وكل بنوك العالم الكبرى.. ولكن المهم أن منطقة بودونج الجديدة التى أنشئت مؤخرا شرقى شنغهاى أصبحت هى المركز الرائد فى هذه المنطقة وأكثر مناطق الصين انفتاحا الآن، وسيؤدى وجودها إلى تحويل شنغهاى إلى مركز اقتصادى ومالى وتجارى عالى ينافس نيويورك، وفرانكفورت، ولندن، وتحقق بذلك طفرة فى اقتصاديات دلتا نهر اليانجتسى وهى الآن أكثر المناطق الصينية جذبا للاستثمارات الأجنبية.

وقد اختاروا منطقة بودونج بالذات لتستفيد من موقع شنغهاى وفيها ميناء تجارى عالى، وأيضا لتوافر الكوادر الفنية والعمالة المدربة الماهرة الرخيصة.. شنغهاى هى قبلة العقول والخبرات من كل أنحاء الصين وفى جميع المجالات.

وهذه منطقة «بودونج» الجديدة منحت الحكومة للمستثمرين فيها مزايا تفصيلية أكثر من المزايا المنوحة فى المناطق الأخرى.. فالرسوم الجمركية أقل على بعض السلع وبعض السلع الأخرى تتمتع بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية، وكذلك يتمتع المستثمرون فيها بإعفاءات

من الضريبة الصناعية والتجارية ، وضريبة الدخل، والضرائب المحلية، ورسوم تراخيص الاستيراد والتصدير.. الخ.

واكثر من ذلك تسمح الصين لرجال الأعمال الأجانب بإنشاء مؤسسات مالية، وفتح محال ومراكز تجارية، وشركات للخدمات، وتقوم بإدارة هذه المنطقة سلطة خاصة مستقلة لا تخضع لحكومة شنغهاي، وتدير سلطات المدينة أمورها بحرية كاملة ولا ينطبق عليها ما ينطبق على المدن الكبيرة والمتوسطة خضوع للسلطة المركزية فى بكين.. ويرأس سلطة منطقة بودونج عمدة.

ومنطقة بودونج الجديدة تتكون من ٩ أحياء أو مناطق أساسية :

منطقة للتجارة والبنوك والمؤسسات المالية الكبرى، ومنطقة لتصنيع منتجات التصدير، ومنطقة للتجارة الحرة، ومنطقة للصناعة، ومنطقة للصناعات التكنولوجية الدقيقة، ومنطقة للزراعة الحديثة التى تستخدم الأساليب العلمية، ومنطقة سكنية غاية فى الجمال ومليئة بالحدائق والنافورات والتماثيل والمدارس والملاعب والأندية والكاзиноهات والمطاعم، ومنطقة ثقافية وسياحية مليئة بالمكتبات والجامعات والمدارس ودور السينما والمسارح ومدينة الملاهى، ومنطقة الحديقة المركزية وهى جنة على الأرض يمكن للأطفال أن يلعبوا فيها اليوم كله دون ملل، ويمكن للكبار أن يقضوا فيها وقتا جميلا ويتنفسوا هواء نقياً.. باختصار إن منطقة «بودونج» فيها كل ما يطلبه المستثمر الأمريكى أو الأوروبى أو اليابانى، بحيث لا يشعر باى فارق أو نقص فى مستوى التعامل والعيشة والنظافة عما تعود عليه فى بلده حتى ملاعب الجولف وأندية ركوب الخيل والسباق.. الخ.

والنتيجة أن منطقة التجارة والمال فى وسط بودونج ومساحتها ٢٨ كيلو متر مربع أصبح فيها ٧٥ مؤسسة مالية منها ٤٥ مؤسسة مالية اجنبية تشمل

٢٠ بنكا أجنبيا من أكبر البنوك فى العالم ومسموح لها بالتعامل بالعملة المحلية فى معاملاتها، وطبعا لها كامل الحرية فى تحويل النقد الأجنبى دخولا وخروجا، وهناك ٦ أسواق للأوراق المالية على المستويين المحلى والإقليمى، وفيها فروع لشركات الاتصالات العالية الكبرى مثل الكاتيل، وسيمنز، وغيرهما من الشركات متعددة الجنسيات،، وفيها مراكز تجارية.. وفيلات وقصور للمليونيرات من المستثمرين.. وكل مستثمر يجد كل ما يطلبه!

والمنطقة الصناعية فى بودونج التى يخصص كل إنتاجها للتصدير تقع فى القلب ومساحتها ٢٠ كيلومتر مربع، و فيها ٢٥٠ مشروعا صناعيا برأسمال صينى خالص، أو أجنبى خالص، أو مشترك، والاستثمارات فيها تبلغ عشرة مليارات دولار، ورأسمال أى مشروع فيها لا يقل عن ٢٥ مليون دولار.. وفيها أيضا ١١٥ مشروعا صناعيا تعمل كلها بكامل طاقتها الإنتاجية ويحقق إجمالى إنتاجها ما يعادل ٤ ملايين دولار، و٧٧٪ من هذه المشروعات تستخدم أحدث الأجهزة المتطورة وتكنولوجيا عالية من أشهر الشركات التى أقامت مصانع لها فى هذه المنطقة، وأكثر الصناعات متخصصة فى صناعات الاتصالات. والإلكترونيات، والأجهزة الطبية الدقيقة، والهندسة الوراثية، والكمبيوتر، وإنتاج السيارات من معظم الشركات الألمانية والإيطالية والأمريكية واليابانية.

اما المنطقة المخصصة للتكنولوجيا العالية فتبلغ مساحتها ١٧ كيلو متر مربع، وفيها معامل البحث العلمى، والمصانع التى تستخدم التكنولوجيا فى مجالات جديدة على الصين مثل الأدوية الحيوية والجينية، والشرائح الإلكترونية الدقيقة، وتكنولوجيا المعلومات، وأقيم فيها حتى الآن ١٧ مشروعا تستخدم تكنولوجيا حديثة جدا من ٤٨ مشروعا حصلت على الترخيص

بالعمل فى هذه المجالات الدقيقة ومنها مجال إنتاج الـرمجيات، وبلغ الإنتاج فى مجال تكنولوجيا المعلومات أكثر من ١٥٠ مليون دولار.

أما منطقة التجارة الحرة فى بودونج فهى قريبة من مصب نهر اليانجتسى ومساحتها عشرة كيلو مترات مربعة وفيها مخازن الشركات العملاقة متعددة الجنسيات مثل I. B. M. للكمبيوتر، و J.V.C. وفيليبس، وموتورولا، وميتسوبيشى، وفيها عدد كبير من صالات العرض التجارية ومصانع منتجات التصدير. وفيها ٣٧٠٠ مشروع برؤوس أموال ٤ مليارات دولار من بينها مليارا دولار استثمارات أجنبية مباشرة.. ووصل حجم التجارة من صادرات وواردات هذه المنطقة الحرة فقط ثلاثة مليارات و٥٠٠ مليون دولار.. ولزيادة حجم التجارة الخارجية لهذه المنطقة بلغت خطوط شحن وتفريغ السفن ٦ خطوط طاققتها ٦٧٥ ألف طن سنويا زادت ٣٧% فى سنة واحدة.

هكذا حققت بودونج أهدافها بنجاح.. جذبت الاستثمارات الأجنبية بصورة مذهشة.. وأقيمت فيها مشروعات جعلتها منطقة جذب عالمية.. ومنطقة تصدير هائلة.. بالإضافة إلى ما حققته من زيادة دخول العاملين فيها من أبناء الصين، وزيادة نصيب البلاد من العملات الأجنبية. وهذا ما يجعلنا ندرك كيف استطاعت الصين أن تصل برقم الاحتياطي من النقد الأجنبي إلى ١٩٠ مليار دولار.

هكذا فعلت الصين فى المناطق الحرة ما لم تفعله نحن فى بورسعيد وفيها مقومات نجاح لم نحسن استغلالها، وما لم نفعله فى عشرات المناطق الحرة التى تحولت عندنا إلى مجرد مخازن، ومنافذ للتهرب من الرسوم الجمركية والضرائب، وتهريب السلع إلى السوق المحلية من الأبواب الخلفية.

ومع ذلك ، ما زالت أمامنا الفرصة لنستفيد من تجربة الصين ونعيد بورسعيد مرة أخرى لتكون مدينة حرة للصناعة والتصدير للخارج ، وليست مدينة للاستيراد من الخارج والتهرب إلى السوق المحلية.. أمامنا الفرصة بشروط .

ونستطيع أن نجعل المنطقة الحرة التى يجرى إنشاؤها الآن فى شمال غرب خليج السويس مثل المنطقة الحرة فى بودونج ؟
اعتقد أننا نستطيع - ولم لا ؟! - إذا فعلنا ما فعلته الصين.
فالعجزة قابلة للتكرار.. إذا تكررت عوامل وجودها .